الفصل الأول

ديموقراطية القرن الحادي والعشرين

[١]

سلطة الشعب

لا يــوجد تعريف جامع مانع للديموقراطية ولكنها غالباً ما تشير إلى معنيين: مثل أعلى، ونظام سياسي، وهي لا تتمثل في شكل سياسي واحد، فلها أكثر من وجه، وهي نتاج لتطور الحياة السياسية في المجتمعات الغربية، وكان وما يزال يدعى الإيمان بها أصحاب مبادئ ونظم سياسية متعارضة، يقول بها الليبراليون والاشــتراكيون والــشيوعيون، ويدعيها أيضاً العلمانيون والدينيون، ولكن الذين يطبقونها في الواقع أقل من هؤلاء بكثير، ولها أسماء متعددة وقد تبدو في حالات كثيــرة متعارضــة، فهــناك الديموقراطية الليبرالية، والديموقراطية الاجتماعية والاشتراكية الديموقراطية، والديموقراطية الشعبية وغيرها.

إن الديموقــراطية فــي جوهــرها تعني سيادة مبدأ الشرعية، فالسلطة تكون شرعية فقط حين تنبع من الشعب وبرضائه، وحرفياً تعني الديموقراطية: سلطة الشعب أو حكم الشعب[١].

والديموقــراطية تستخدم بعدة معان فالتعريف الأصلي للكلمة، أنها شكل من أشــكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبــيقاً لحكــم الأغلبــية، وهــو ما يطلق عليه الديموقراطية المباشرة، وهناك الديموقــراطية التمثيلــية أو النيابية وهي التي يمارس فيها الأفراد الحقوق ذاتها ولكــن مــن خلال ممثلين عنهم يختارونهم ويصيرون مسئولين أمامهم، وهناك شــكل آخــر من أشكال الديموقراطية يقترب من الديموقراطية التمثيلية إلا أن

سلطة الأغلبية فيه تظل مقيدة في إطار القيود التي تضمن للأقلية التمتع بحقوق جماعية وفردية مثل حرية الكلام والدين وهو ما يعرف باسم الديموقراطية القانونية، كذلك فإن كلمة ديموقراطية قد تستخدم أحياناً لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي دونما اعتبار ما إذا كانت الحكومة ديموقراطية بالمعاني الثلاثة السابقة أم لا، خاصة في النظم التي تتجه إلى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد، والناشئة عن التوزيع غير العادل للثروة الوطنية، وهي نظم تعرف بالديموقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية[٢]. ويتسع مفهوم الديموقراطية ليشمل الطرق المختلفة التي يشترك بواسطتها الشعب في الحكم، ومن هذه الطرق الديموقراطية المباشرة، والتي يتم من خلالها اشتراك الشعب في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسة العامة، كما كان حادثاً في المدن اليونانية القديمة، ومن هذه الطرق أيضاً الديموقراطية الليبرالية، وهي السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبقية دول غرب أوروبا وكندا واليابان والهند وغيرها، وهي تقوم على الحكومة الدستورية والتمثيل الشعبي وحق الانتخاب العام، ثم هناك الديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية والشعبية، وأكثر مفاهيمها في نظر دائرة المعارف الأمريكية، غامضة[٣].

إن السيطرة الفعالة على الشئون الإنسانية من جانب الجماهير الشعبية هو جوهر الديموقراطية في رأي أرنولد توينبي، ولكنه يرى أن هذا مثلاً أعلى نادراً ما يتم في الواقع، ذلك أن العالم يتجه في المستقبل إلى الحصول على مزيد من التقدم نحو الديموقراطية بمعنى المساواة الاجتماعية أكثر منه نحو الديموقراطية بمعنى الحرية السياسية[٤]، ولكن الأيام أثبتت فيما بعد عدم صحة تنبؤاته حيث سار التقدم نحو الديموقراطية بالمعنى السياسي بأكثر مما سار بالمعنى الاجتماعي. والحكومة الديموقراطية لابد لها من ثلاثة شروط على الأقل وهي وحدة وتضامن المجتمع بالدرجة التي تسمح بالمناقشة دون تهديد لوحدة المجتمع

نفسه، والإيمان بحرية الفرد وحماية ملكيته، وتحقيق الانسجام والتوازن بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحقيق العدل الاجتماعي.

ومن المهم أن نفرق بين الليبرالية والديموقراطية فالليبرالية مفهوم متعلق بالغايات وحدود السلطة، أما الديموقراطية فمفهوم متعلق بوسائل ممارسة هذه السلطة وتحقيق هذه الغايات، وإن كان منطق الليبرالية يؤدي إلى الديموقراطية، فإنه لكي تصبح الديموقراطية حقيقية لابد من احترام الحريات الليبرالية كحرية التعبير وحرية المناقشة وحرية الاجتماع، لقد كانت الديموقراطية تشكل الجانب السياسي من الليبرالية، حيث اعتبرت الليبرالية أن السيادة لابد وأن تكون للفرد وأن الديموقراطية ما وجدت إلا لتحقيق المصلحة الفردية، وهو المنطق الذي يتبناه من يقولون أن الديموقراطية الاقتصادية لا تعني تحقيق العدل الاجتماعي كما يقول بذلك الاشتراكيون، وإنما هي تعني بتحقيق الثروة الفردية وحمايتها، والليبرالية السياسية تتطابق مع الديموقراطية حيث لا تفرق الحكومة بين الأفراد سواء في النواحي التشريعية أو النواحي الإدارية، وأن تطبق القانون عليهم جميعاً تطبيقاً عادلاً، فوجود الديموقراطية رهن بتطبيق مبدأ سيادة القانون، فالحكم الديمقراطي هو الحكم القانوني، لذلك فلكي تكون الحكومة ديموقراطية لابد وأن يتوافر لديها أربعة شروط وهي: أن لا يعاقب إنسان إلا في حالة خرقه للقانون، وأن يطبق القانون على الجميع، وأن العقاب يجب أن يكون مناسباً للجرم، وأن يطبق مبدأ سيادة القانون على مختلف نواحي الحياة في الدولة(٥).

ويلاحظ وجود شبه اتفاق على ضرورة أن يسمح المجتمع الديمقراطي للمواطنين بحق التجمع معاً في ضوء أي هدف أو مبدأ طالما أن أغراضهم ليست ضارة بغيرهم، وهناك صعوبة في تعريف ما هو ضار، إذ ليس هناك أكثر ضرراً من حرمان الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية وإبرازها حقه في المشاركة في إصدار القرارات السياسية وفي الرقابة على القرارات الحكومية.

وهـناك من يرى وجود حالات لا تتطابق فيها الديموقراطية مع الحرية بمعنى Liberty "فوضـع القـوة السياسية الأساسية في المجتمع في يد الفئات الجاهلة يعني وضعها في الأيدي الأقل اهتماماً بالحرية السياسية، فكثيراً ما تسير الفئات الجاهلة بولاء مطلق وبغير وعي وراء قائد قوي سرعان ما يطيح بالديموقراطية وهـناك من يفرق بين الديموقراطية والحرية بمعنى Freedom ويرى أنهما لا تعنـيان نفـس الشيء، ذلك أن Freedom تعني التخلص من القيود وعلى ذلك فهـي مـرحلة ممهـدة للديموقـراطية، أمـا Liberty فهي المفهوم السياسي لـ (Freedom) فالشعب الديمقراطي شعب محرر (Liberated) ولكن الشعب المحـرر لـيس دائمـاً ديمقـراطياً، فالشعب قد يكون حراً سياسياً ولكن ليس ديمقراطياً فالاستقلال لا يعني الديموقراطية[٦].

ويـوجد مظهران عامان للديموقراطية، المظهر النظامي السياسي والمظهر الـسلوكي، وبالتالـي فهي نظام سياسي يقتسم فيه المواطنون السلطة ويختارون حكـامهم بحرية ويحتفظون لأنفسهم بالرقابة الدائمة على حكومتهم، وبحكم هذا المظهـر النظامـي خمـسة مبادئ وهي: المساواة أمام القانون، والمساواة في الاقتراع، وانتخاب الممثلين النيابيين دورياً، وأن يكون التشريع بموافقة الأغلبية، وحرية العمل السياسي ووضع البرامج السياسية[٧].

وقـد يضاف إلى هذه المبادئ الخمسة مبدأ سادساً وهو الرفاهية الاجتماعية، ولكن يبقى أن العامل الرئيسي الذي لا يمكن المساس به في المجتمع الديمقراطي هـو حـق الشعب في اختيار حكامه أو الاستغناء عنهم في مواعيد محددة وفي إطار الحريات السياسية وبلا خوف أو تهديد[٨].

أمـا على مستوى المظهر السلوكي فللديموقراطية مجال أوسع للتطبيق، فهي طريقة حياة وأسلوب للنظر إلى الأشياء والشعور إزاء الإنسانية وهو الأمر الذي يتطلب نوعاً من التربية الديموقراطية طويلة المدى[٩].

[٢]
نقد الديموقراطية

لا يمكن فهم الديموقراطية فهماً صحيحاً دون النظر إلى الانتقادات التي وجهت إليها وخاصة تلك التي جاءت من جانب الاشتراكيون والماركسيون، فالمفكر الاشتراكي البريطاني "هارولد لاسكي" يعتقد بأن الثورة الصناعية هي التي أوصلت الطبقة البورجوازية للسلطة فأقامت الديموقراطية الرأسمالية، وقد كانت هذه الديموقراطية ناجحة طالما أن الظروف كانت في صف نمو وازدهار الرأسمالية، ولكن الوضع اختلف حين اضطرت الطبقة البورجوازية لمواجهة خطر نمو الطبقة العاملة، فسرعان ما تنكرت للحقوق الديموقراطية وكثيراً ما لجأت إلى الدكتاتورية لقمع الشعب، وقدم لاسكي العديد من الأمثلة التي تؤكد رأيه مثل قيام النظم النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا للدفاع عن النظم الرأسمالية في مواجهة القوى الشعبية عقب الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم الرأسمالي عام ١٩٣٠م، وكان ذلك دليلاً على عجز الديموقراطية البورجوازية عن تحقيق المساواة في المشاركة السياسية لكل المواطنين، وعلى ذلك فلاسكي ينتهي إلى القول بأن المثل الأعلى للديموقراطية لا معنى له إذا لم يحقق المساواة في المجال الاقتصادي(١٠).

أما النقد الماركسي للديموقراطية فيتمثل في أعمال ماركس وأنجلز التي ركزت على إبراز الطابع الطبقي للديموقراطية البورجوازية حيث نظراً إلى الحكومات البورجوازية الديموقراطية باعتبارها أداة لقمع الطبقة العاملة(١١).

وقــد توسع لينين في كشف الطابع الطبقي للديموقراطية البورجوازية وانتهى إلـــى التأكـــيد علـــى أنه طالما كانت هناك طبقات متمايزة لا يمكن التحدث عن الديموقـــراطية الخالصة، بل يقتصر الحديث على الديموقراطية الطبقية فقط، أن الديموقـــراطية الخالصة ليست سوى تعبير ليبرالي كاذب يخدع العمال، فالتاريخ يعـــرف الديموقـــراطية الـــبورجوازية التـــي تحـــل مكـــان النظام الإقطاعي، والديموقـــراطية البروليتارية التي تحل مكان الديموقراطية البورجوازية، ورغم أن الديموقراطية البورجوازية تشكل من وجهة نظر لينين خطوة تاريخية كبيرة إلى الأمام بالمقارنة بالقرون الوسطى الإقطاعية، إلا أنها تظل فردوساً للأغنياء وفخـــا وخديعـــة للفقراء، ويكرر لينين رأي ماركس في التأكيد على أن الدولة البـــرلمانية العـــصرية ليـــست ســـوى أداة لاســـتثمار العمل المأجور من قبل الرأسماليين. ويتساءل لينين: خذوا القوانين الأساسية في الدول الليبرالية، وخذوا إدارتهـــا وخذوا حرية الاجتماع أو حرية الصحافة، أو خذوا مساواة المواطنين أمـــام القانون، ترون في كل خطوة نفاق الديموقراطية البورجوازية الذي يعرفه جـــيداً كـــل عامـــل شريف ومدرك، فليس ثمة دولة من تلك الدول الليبرالية لا يتضمن دستورها منافذ أو تحفظات تمكن البورجوازية من توجيه الجيوش ضد العمـــال وإعـــلان الأحكـــام العرفية في حالة مخالفة النظام، أي في الواقع حين تخالـــف الطـــبقة الخاضعة للاستغلال وضعها الاستعبادي وتحاول أن لا تسلك سلوك العبد[١٢].

وللمهاتما غاندي أقوال مماثلة في نقد الديموقراطية البريطانية ولكن من غير المنظور الطبقي الذي قال به ماركس ولينين، إذا اعتبر غاندي أن استعمار شعب لـــشعب آخـــر يمثل أعلى صور التنكر الديموقراطية فالاستعمار لا يحرم طبقة معينة من الحرية، وإنما يحرم شعباً بكامله من حقه في حكم نفسه بنفسه[١٣].

[٣]

الديموقراطية الناشئة

نخلص مما سبق إلى تسجيل عدد من الملاحظات الأساسية التي تساعد على وضع إطار عام لمفهوم الديموقراطية وأهمها:

أولاً: ان كلمة ديموقراطية **Democracy** تشتق من كلمة Demos وهي بالإغريقية تعني "شعب" و Kiatos وتعني سلطة، فهي إذن تعني سلطة الشعب أو حكم الشعب، فالسلطة في الحكومة الديموقراطية في يد الشعب أو أغلبيته ويتولاها بنفسه أو بواسطة نواب ينتخبهم ليحكموا باسمه، والحكم الديمقراطي أساسه أن السلطة في الدولة مصدرها الشعب ولا يمكن أن توجد في هيئة أخرى، فرداً كان أو جماعة فالشعب إذن هو الذي يجب أن يدير شئونه بنفسه (الديموقراطية المباشرة) أو بواسطة نواب يمثلونه (الديموقراطية النيابية) وهو الذي ينتخب الحكام الذين يحكمونه أو على الأقل الهيئة التي تراقب هؤلاء الحكام مثل البرلمان[١٤].

ثانياً: الفكرة الديموقراطية قديمة ترجع إلى مدن اليونان القديمة، وأشارت إليها بعض الأديان، أما العصر الحديث فقد شهد تطبيق الفكرة، فالديموقراطية كما نعرفها الآن والتي ترمي إلى إشراك أكبر عدد ممكن في الحكم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فهي لم تطبق عملياً في الدول الحديثة- باستثناء المقاطعات السويسرية- إلا منذ أواخر القرن الثامن عشر بعد الثورة الأمريكية

والـــثورة الفرنـــسية، وكثير من الديمقراطيات القديمة لم تكن سوى ديمقراطيات إســـمية كديموقـــراطية أثينا أو اسبرطة، فقد كانت ديموقراطية للأحرار وكانوا أقلية، وحرم منها العبيد وكانوا الأكثرية.

ثالثاً: لابـــد أن نفـــرق بين الديموقراطية كمذهب فلسفي سياسي واجتماعي والديموقـــراطية كـــنظام مـــن أنظمة الحكم فالديموقراطية كمذهب ترجع أصل الـــسلطة الـــسياسية أو مصدرها إلى الإرادة العامة للأمة، أي أن هذه السلطة لا تكـــون شـــرعية إلا إذا كانت وليدة إرادة عامة، أما الديموقراطية كنظام للحكم، فهي تعني ذلك النظام الذي يستلهم روح المذهب الديمقراطي أي أنه ذلك النظام الذي ينشأ كوليد للأمة ويقرر أصحابه أنه نظام شرعي لأنه يقوم على أساس تلك الإرادة، أي إرادة الأمة(١٥).

وفـــي كـــل الحـــالات فإن الديموقراطية يجب أن تقوم على أساس المساواة الـــسياسية بـــين الأفـــراد ومعارضة احتكار الامتيازات السياسية لأي طبقة من طـــبقات الـــشعب وتـــؤكد على ضرورة وضع الحكم بين أيدي الأغلبية وعلى ضرورة أن تصدر القوانين بموافقة الرأي العام(١٦).

كذلك فالديموقراطية ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة لكي يتولى الشعب حكم نفسه بنفسه بحيث لا يستبد بالسلطة فرد أو طائفة(١٧). وبذلك تصان حريات الأفراد من العبث والاستغلال.

رابعاً: لقـــد اقترن ظهور الديموقراطية في العصر الحديث بانتصار الطبقة الـــبورجوازية علـــى الإقطاع في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عـــشر، حـــيث كانـــت الديموقـــراطية هـــي الفلسفة التي استولت عن طريقها الـــبورجوازية علـــى الـــسلطة الـــسياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وكمـــا كانـــت الرأســـمالية هي الفلسفة الاقتصادية للبورجوازية، فقد كانت

الديموقـــراطية هي فلسفتها السياسية، وكون الاثنان معاً، مجمل الفلسفة الليبرالية بجانبيها السياسي والاقتصادي.

وقـــد كان هدف الديموقراطية الليبرالية هو تقليص القيود التي تضعها الدولة على الفرد إلى أقصى حد[١٨].

وحـــصر دور الـــسلطة في ثلاثة أهداف فقط هي تحقيق أمن الفرد وسلامته وخيره العام، فالديموقراطية الليبرالية ترى أن الفرد وهو خير حكم على الأعمال التـــي تعـــود عليه بالخير[١٩]. أما المجتمع فلا يمكن أن يحكم إلا على الأضرار التـــي قـــد تلحق بالآخرين، فالجانب الوحيد من تصرفات الفرد الذي يقع تحت طائلـــة المجـــتمع هـــو ذلك الجانب الذي يدخل ضمن شئون الأفراد الآخرين، فالمبـــرر الوحيد لوجود السلطة في نظر الديموقراطية الليبرالية هو منع الضرر عن الفرد، فهي ترفض أي مبرر لتدخل الدولة في شئون الأفراد حتى لو ادعت أنهـــا بذلك تريد تحقيق مصلحة لهم[٢٠] ذلك أن الديموقراطية الليبرالية تعتقد أن الفـــرد يعـــرف صـــالحه بأفضل مما تعرفها الدولة، وأن الأفراد يمكنهم تحقيق مصالحهم بصورة أفضل مما لو حدث أي تدخل يحد من حريتهم.

خامساً: لقد واجهت الديموقراطية الليبرالية امتحاناً عسيراً في النصف الأول مـــن القـــرن العشرين في مواجهة الأفكار الاشتراكية التي بدأت تطالب بتدخل الدولـــة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق الرفاهية العامة، وهو ما حدث بالفعل في كثير من المجتمعات الديموقراطية، بحيث أصبحت الديموقراطية الليبـــرالية تتـــسع لتشمل الاتجاهات المطالبة بتدخل الدولة لتحقيق مجموعة من التـــشريعات التـــي استهدفت إيقاف تقدم الاشتراكية كقانون التأمين ضد البطالة والتأمـــين ضـــد العجز، بل أن أفكاراً مثل الضرائب التصاعدية لصالح الأغلبية صـــارت جـــزءاً أساســـياً من الفكرة الديموقراطية الليبرالية، وفي مقابل الدولة الاشـــتراكية قدمت الديموقراطية الليبرالية دولة الخدمة العامة أو دولة الرفاهية،

ولم تكتفِ الديموقراطية الليبرالية بإيقاف تقدم الاشتراكية، بل قضت عليها تماماً في العقد الأخير من القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفيتي وما عرف بمنظومة الدول الاشتراكية.

سادساً: لقد رافق الانتصار الحاسم للديموقراطية الليبرالية في نهاية القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية، ظهور نظريات حاولت تأكيد هذا الانتصار وتحويله إلى حتمية تاريخية، كما فعل فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ" وغيره من المفكرين الليبراليين الجدد، إلا أنه لم يمر عقد واحد من الزمان حتى تبين أن هذا الانتصار لم يكن سوى وهما، ففي تقرير بعنوان "الحكم الديمقراطي الصالح" أصدره مركز المشروعات الدولية الخاصة بواشنطن في فبراير عام ٢٠٠٤م، ذكر أنه على الرغم من وجود نحو ١٤٠ دولة في الوقت الحالي يمكن اعتبارها ديمقراطيات انتخابية ذات تعددية حزبية، إلا أن أكثر من نصف عدد هذه الدول يعاني من عدم احترام حقوق الإنسان وحق التعبير عن الرأي وعدم مشاركة المواطن في عملية صنع القرار وعدم تطبيق مسائلة الحكومة، وتظل هذه الديمقراطيات الناشئة ضعيفة وغير متحررة، كما تستمر في المعاناة من انخفاض معدلات النمو وانتشار الفساد وزيادة الاستياء بين المواطنين، ونتيجة لذلك بدأ الكثير من مواطني تلك الديمقراطيات الناشئة في معارضة الإصلاحات الديموقراطية القائمة على أساس اقتصاد السوق[٢١].

كما تدل الأزمات المالية الحديثة على أن الفشل في دمج الحكم الديمقراطي كجزء لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية يعرض برنامج الإصلاح الديمقراطي كله للخطر، هذه الأزمات والسخط المتزايد من الديموقراطية والأداء الاقتصادي الضعيف في الديمقراطيات الناشئة أو الصاعدة سيؤدي إلى استمرار الاستياء من بناء الديموقراطية في العالم النامي، أن المواطنين في الكثير من

الديمقـــراطيات الناشـــئة يظلون بمنأى عن صنع القرار ويجبرون على الالتزام بالقوانـــين واللوائح التي تم صدورها بأسلوب لا يتسم بالشفافية والتي تفتقر إلى طـــريقة تعالج المظالم ولا تضمن للمواطنين حقوقهم[٢٢]، كذلك فقد كشف "مسح الحكم الديمقراطي والديموقراطية" الذي أجرته جالوب انترناشونال سنة ١٩٩٩م أن أكثـــر مـــن ٦٠% من سكان العالم لا يحكمون بإرادة الشعب حتى ولو زعم أغلـــبهم أن الانـــتخابات التي تجرى في بلادهم حرة ونزيهة، فإن مجرد إجراء انتخابات لا يكفي، لأن الحكومات في الكثير من الدول في الديمقراطيات الناشئة لا تقـــيل في التطبيق العملي المساءلة فضلاً عن أن أساليبها في ممارسة السلطة تعوق جهود التنمية الديموقراطية[٢٣]، ومن ناحية أخرى وجد اتجاه آخر يرى أنه ســـيكون هـــناك محاولات للتوفيق بين الفردية والجماعية وبين عمومية مقولة الديموقـــراطية وخصوصية التطبيق في ضوء التاريخ الاجتماعي الفريد في كل بلد[٢٤].

هوامش الفصل الأول

(1) International Encyclopedia of Social Sciences: V. 4. The Macmillan Company. U.S.A. 1998. P. P. 112- 116.

(2) Encyclopedia Britanica: Volume 7. 2005. p.p. 218- 226.

(3) The Encyclopedia Americana: Volume F. Americana, Corporation. U.S.A. 2006. 640- 648.

(4) Toynbee. Arnold: Democracy in the Atomic Age. Oxford University press. London. 3 Edition. 1988. p.p. 2-8.

(5) Wheeler. Harvey: Democracy / n revolutionary. Erepelican Book. London. 2001. 122- 125.

(6) Penoek. Kolend: Liberal Democracy. Rinehart company. U. S. A. 4 Edition 2002. p. p. 98- 105.

(7) Plamenats. John: Democracy. London. 1993. p. p. 175- 178.

(8) Bailed. P. H.: What is Democracy. The comstook publishing. U.S.A. 3 Edition. 2003. p.p. 48.

(٩) صـــول. بادوفر: معنى الديموقراطية- ترجمة جورج عزيز، دار الكرنك للنشر، القاهرة، صـــ١٩-٢٠.

(10) Laski, Harold, Democracy in crisis, London. 5 Edition 1978. p.p. 49- 56.

(١١) كارل ماركس: الحرب الأهلية في فرنسا- دار التقدم- موسكو- ١٩٦٣، صـــ١٩- ٢٧، ومقدمة انجلز للكتاب.

(١٢) لينين: المختارات، الجزء الأول، المجلد الثالث، دار التقدم، موسكو ١٩٦٧ ، صـــ٩٧- ١٠٧.

(13) Paulo. Sigmund: The democratic Experience. London. P. p. 68- 73.

(14) Florine. Morris: America's New Democracy. University of California press. 2004. p. p. 62- 69.

(15) Bartels. Larry: Mnequal. Democracy, the political. Economy of the New Age. Rowman and Littlefield 2004. p. p. 42- 47.

(16) Bryan. Frank: Real Democracy. Columbia University Press. U.S.A. 2005. p.p. 120- 127.

(17) Dwokin. Ronald: Is Democracy possible Here? Principles for a New political Debate. Harmony Books. New York. 2008. p. p. 216- 222.

(18) The New Encyclopedia Britanica. Volume 4- 15th Edition. Chicago, London, 2005. p. p. 5-6.

(19) Wheeler. Mark: Changes Kaliberal Koliberal- Democratic Polictical Structures. Blackwell publishers London. New York. 2004- p.p. 212-217.

(20) Mcluhan. Marchal: The Medium is the Massage. Penguin, London. 1967. p. p. 112- 119.

(21) Lanham. Batra: Digital freedom. Rowmanand Little field. London. New York, 2008. P. P. 117- 119.

(22) Allen. David: Democracy. University of Illinois Press. U. S. A. 2005. p. p. 62- 69.

(23) Sullivan. John: Democratic Governonce, The Key to political and Economic Reform. Center for International private Enterprise. U. S. A. 2004. p. p. 3-4.

(٢٤) يـــس السيد: الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي، من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة- شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- ٢٠٠٨- صـــ٢٦٨ - ٢٦٩.